تعاون الاتحاد الإفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية

عبد السلام معـزيـز
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة باجي مختار– عنابة

ملخص

سعى الاتحاد الإفريقي إلى التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الأمنية وتسوية النزاعات الإفريقية، مستندا في ذلك إلى ميثاقها من جهة وقانونه التأسيسي والبرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن من جهة أخرى. ولتكريس هذا التعاون الاستراتيجي عملا على التنسيق بين مختلف أجهزتهما وإنشاء آليات في إطار الشراكة والتشاور لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد تجسد ذلك التعاون في إطاره التطبيقي من خلال التدابير المتخذة والتعاون المتبادل بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة خاصة أزمتي دارفور والصومال.

الكلمات المفاتيح: اتحاد إفريقي، أمم متحدة، تنسيق وتعاون، نزاعات إفريقية.

La Coopération de l'Union Africaine avec l'ONU pour le règlement des conflits

Résumé

L'Union africaine essai de coopérer avec l'organisation des Nations unies pour le défi sécuritaire et régler les conflits africains. Elle s'appuie d'une part sur la Charte et d'autre part sur le règlement et le protocole portant création du conseil de sécurité. Afin de promouvoir une coopération stratégique et efficace, ils ont créé d'autres mécanismes de partenariat et de coopération en vue de réaliser leurs objectifs communs, illustrés dans leur intervention bilatérale dans la crise de Darfour et la crise somalienne.

Mots-clés: Union africaine, Nations Unies, coopération stratégique, conflits armés.

African Union Cooperation with UN in Settling Conflicts

Abstract

The role of the African Union is to ensure peace and security in Africa. To this effect, it cooperates with the United Nations, by relying on the chart specially its fundamental rules, and its Security Council Protocol. In order to promote their strategic and effective cooperation; using their different Organizations, and create other mechanisms for partnership and cooperation to realize their shared aims, which are exemplified in their bilateral intervention in the Darfur and the Somalian crises.

Key words: African Union, United Nations, strategic cooperation, armed conflicts.

مقدمة

أضحى التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية أمرا حتميا تفرضه ضرورات وظروف الأوضاع العالمية ومشاكلها الضخمة من جهة، وتنامي وتطور دور المنظمات الإقليمية بشكل غير مسبوق في تحقيق السلم والأمن والاستقرار خاصة في ظل كثرة النزاعات المسلحة الداخلية من جهة أخرى.

وباعتبار أن الاتحاد الإفريقي تنظيم إقليمي مختص أساسا في حل وتسوية النزاعات الإفريقية، فإنه يسعى إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية إيمانا منه بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود الأمن والسلم، ولتحقيق هذا الغرض بنى إستراتجية عمله على التعاون والتنسيق مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة منظمة الأمم المتحدة.

ومنه نطرح الإشكالية التالية إلى أي حد أسهم التعاون بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية؟

وإجابة على ذلك تستلزم منا الدراسة تحليل إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن في مبحث أول وذلك بتبيان الأساس القانوني واعتبارات تعاون الاتحاد الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى آليات ومظاهر هذا التعاون والتنسيق.

المبحث الثاني: تحليل إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن:

إن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ومواجهة التحديات الأمنية الراهنة مسألة لا تخص الاتحاد الإفريقي وحده، بل تحد يقع على عاتق المجتمع الدولي ككل، وعلى ضوء ذلك سعى الاتحاد الإفريقي إلى التنسيق والتعاون مع منظمة الأم المتحدة مستندا في ذلك على ميثاقها وقانونه التأسيسي(مطلب أول)، وهذا مع مراعاة بعض الاعتبارات والدوافع المساهمة في تكريس هذا التعاون (مطلب ثان)، مع تحديد طبيعة العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في حل النزاعات الإفريقية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: الأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة:

يقصد بالأسس القانونية للتعاون بين الاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة في مجال تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ما يستند إليه الاتحاد سواء ما تمثل منها في نصوص ميثاق الأمم المتحدة (فرع الأول) أو ما نص عليه قانونه التأسيسي والبروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي(فرع ثان).

الفرع الأول: في إطار ميثاق الأمم المتحدة:

نظم ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن إمكانية مساهمة المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين، وقد تجلى ذلك من خلال نص المادة الثانية والخمسين في فقرتها الأولى.

وأكثر من ذلك فقد اعتبرت المادة السابقة المنظمات الإقليمية أهم الوسائل التي يلجأ إليها أعضاء الأمم المتحدة لحل المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، حيث نصت على أن :" ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمتين مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها".

إلى جانب ما سلف ذكره نجد الفقرة الثانية منها تؤكد على المجهودات المبذولة من قبل أعضاء الهيئة الأممية

باختلاف تنظيماتهم ووكالاتهم الإقليمية من أجل الوصول إلى حلول سلمية لجميع النزاعات الإقليمية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

الفرع الثاني: في إطار القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي:

يعتبر الاتحاد الإفريقي من بين المنظمات التي نص قانونها التأسيسي على ضرورة التعاون مع هيئة الأمم المتحدة في مختلف المجالات، خاصة ما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين وتحقيق الاستقرار.

وبالرجوع إلى ما ورد في قانونه التأسيسي نجد أن التعاون مع الأمم المتحدة يعتبر من بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها[1].

فضلا عن أن البرتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي جعل التعاون مع الأمم المتحدة من اختصاصات المجلس، حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة منه على: " ضمان وجود شراكة قوية في مجال السلم والأمن بين الاتحاد والأمم المتحدة"، وهو ما تكرر في المواد 16 و17 و18 و19 و20 من البروتوكول[2].

بينما أكدت الفقرة الرابعة من المادة 13 من نفس البرتوكول على ضرورة أن تتعاون القوة الإفريقية الجاهزة مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها كلما استدعى الأمر ذلك.

ويتم اللجوء – عند الاقتضاء – إلى الأمم المتحدة لتوفير ما يلزم من الدعم المالي واللوجيستي والعسكري تعزيزا لأنشطة الاتحاد الإفريقي في مجال صون الأمن والسلام والاستقرار في إفريقيا، وذلك عملا بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار يقوم كل من مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأعضاء الإفريقيين فيه، وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة بما في ذلك عقد الاجتماعات الدورية وإجراء المشاورات المنتظمة حول مسائل الأمن والسلام والاستقرار في إفريقيا.

كما يتعاون مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ويعمل على نحو وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى بشأن مسائل الأمن والسلام والاستقرار في إفريقيا، ويجوز دعوة هذه المنظمات إلى مخاطبة مجلس السلم والأمن حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، إذا رأى المجلس أن ذلك يعزز قيامه بأداء مسؤولياته بكفاءة.

المطلب الثاني: اعتبارات ودوافع تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي:

إضافة إلى مختلف الأسس القانونية لتعاون الاتحاد الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن في القارة الإفريقية، هناك مجموعة من الدوافع والاعتبارات ساهمت في تكريس هذا التعاون نتناول أهمها في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: كثرة الصراعات الإفريقية:

إن النزاعات المسلحة الداخلية جعلت من توزيع الاختصاص بين المنظمات الإقليمية وهيئة الأمم المتحدة أمرا حتميا، حيث إنه بمنح الاختصاص المسبق لهذه المنظمات يتم التقليص من عمل هيئة الأمم المتحدة على أساس أنه لا يمكن لها أن تتدخل في كل هذه النزاعات لكثرتها من جهة، ومن جهة أخرى كون هذه النزاعات تختلف من منطقة لأخرى، وكل منطقة لها خصوصياتها، إذ أن المنظمات الإقليمية هي الأكثر دراية بالخصوصيات التي تتميز بها المنطقة، وتحتل مركزا مناسبا يؤهلها لفهم الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة بحكم معرفتها للمنطقة،

مما يسمح لها بأن تفعل دورها في منع نشوب هذه النزاعات أو تسويتها[3].

كما أنه في حالة وجود خطر يهدد السلم والأمن الدوليين ويتجاوز حدود وإمكانيات هذه المنظمات الإقليمية فإنه يؤول الاختصاص لمجلس الأمن في حل هذه النزاعات[4].

الفرع الثاني:هيمنة الدول الدائمة في مجلس الأمن على القرارات الأممية:

يعتبر حق الفيتو من بين العقبات التي تواجه هيئة الأمم المتحدة، حيث يمكن أن يكون لاستعمال الدول الكبرى لحق الفيتو أثرا سلبيا في اتخاذ مجلس الأمن لقرارات بشأن النزاعات والصراعات المسلحة، الأمر الذي جعل المنظمات الإقليمية هي المختصة في حل هذه النزاعات ذات الطابع الإقليمي.

الفرع الثالث:اعتراف الأمم المتحدة بأولوية المنظمات الإقليمية في حل النزاعات:

إن من بين أهداف ومقاصد وجود المنظمات الإقليمية حل وتسوية النزاعات، والاهتمام بالمشاكل التي تعاني منها القارة، فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في سبيل الحل السلمي للنزاعات دون اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة كان نتيجة لدورها الفعال في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين[5]، ويظهر ذلك في:

- سهولة التدخل والانتقال إلى منطقة الصراع والنزاع.
- امتلاك المنظمات الإقليمية صورة واضحة عن خصوصيات النزاع والمنطقة ككل.
- تفادي تدخل الأطراف الخارجية في النزاع بما يقلل من تطورات الوضع و تأزمه.

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في حل النزاعات الإفريقية:

إن دراسة طبيعة التعاون والشراكة بين الاتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة تتطلب منا تحديد الدور الذي يقوم به الاتحاد الإفريقي في مجال صون السلم والأمن وتحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية، وخاصة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، ويتضح ذلك من اختصاصه المسبق والنسبي (فرع أول)، وحقه في التدخل كاختصاص مقيد (فرع ثان).

الفرع الأول: الاختصاص المسبق والنسبي للاتحاد الإفريقي:

إن إقرار منظمة الأمم المتحدة بالدور الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات الإقليمية في إقرار الحل السلمي للنزاعات الدولية، راجع بالأساس للمميزات التي تتسم بها هذه الأخيرة، حيث تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية بالحل السلمي للنزاعات الدولية في إطار المنظمة الإقليمية أولا، قبل لجوئها إلى مجلس الأمن[6].

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة قواعد اختصاص المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات ذات الطابع الإقليمي بموجب الفقرة الثانية من المادة 52، التي تنص على أن: "يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن".

وباعتبار أن الإتحاد الإفريقي تنظيم إقليمي مختص أساسا بحل وتسوية النزاعات التي تعاني منها القارة الإفريقية، فإنه يملك الاختصاص المسبق في تسوية هذه النزاعات قبل أي تنظيم دولي[7].

وبالوقوف عند القرارات التي أصدرها مجلس الأمن بخصوص الوضع في دارفور لا سيما منها القرار رقم 1556/ 2004 والقرار رقم 1591 / 2005 والقرار رقم 1672/ 2006 والقرار رقم 1679/ 2006، والتي من

خلالها أقر بأولوية الاتحاد الإفريقي كتنظيم إقليمي إفريقي في تسوية هذه الأزمة وأشاد بالدور الذي يقوم به الاتحاد الإفريقي من أجل تفعيل مبادرات السلام وتقليص العنف المرتكب على نطاق واسع في دارفور، وبناء عليه كان تدخل الاتحاد في دارفور يتماشى مع ما تضمنته نصوص ومواد ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما الفصل الثامن.

ورغم هذه الأولوية المعترف بها لهذه التنظيمات الإقليمية في التماس الحل السلمي للنزاعات الدولية، إلا أنها عمليا قد تواجه عند نظرها أو فحصها لهذه النزاعات بعض الصعوبات المالية والمادية التي تحول دون قيامها بالدور المنوط بها، فعدم امتلاك المنظمات الإقليمية لمثل هذه الإمكانيات التي تساعدها على تحقيق أهدافها، سيجعلها بحاجة إلى دعم وتمويل من الدول الكبرى التي تفرض عليها شروطا وقيودا مقابل حصولها على الدعم المالي والمادي، الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية التسوية السلمية ويؤدي إلى فشلها، وبالتالي فشل المنظمة الإقليمية في تحقيق السلم والاستقرار، وهذا ما حصل للاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور[8].

الفرع الثاني: الاختصاص المقيد للاتحاد الإفريقي (حق التدخل):

عند فشل وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية من قبل المنظمات الإقليمية، وذلك باستفحال وتفاقم النزاع المراد حله سلميا، فإن الوضع يتطلب البحث عن إجراءات وتدابير أخرى من طبيعة مغايرة لسابقتها بغرض التصدي للمواقف والأوضاع التي آل إليها النزاع[9].

وباعتبار أن أعمال القمع ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام الأمن الجماعي، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل واضعي ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن منه، بإعطاء مجلس الأمن دورا متميزا في تطبيق هذه الإجراءات بنفسه أو تخويله المنظمات الإقليمية في تطبيقها تحت مراقبته وإشرافه، أو الإذن لها عند طلبها التدخل[10].

ونظرا للخصوصيات التي تتميز بها تدخلات المنظمات الإقليمية في فرض السلام عن طريق التدابير العسكرية، أو ما يعرف بأعمال القمع وآثارها على السلم والأمن الدوليين، فإنها تخضع وجوبا لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، الذي أحاطها بعناية خاصة في الفصل الثامن منه[11].

ونظرا لكون الاتحاد الإفريقي مصنفا ضمن المنظمات الإقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإن تدخلاته في مثل هذه الحالات ينبغي أن تقترن بحصوله على إذن وترخيص من مجلس الأمن، وأن يكون عمله في هذا المجال تحت إشرافه.

المبحث الثاني: آليات ومظاهر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية:

لقد عمل الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة على تكريس وتفعيل التعاون بينهما والتنسيق بين أجهزتهما، وقد تدعم هذا التعاون بإنشاء بعض الآليات (مطلب أول)، وتجسد في مجموعة من المظاهر (مطلب ثان)، واعترضته صعوبات (مطلب ثالث).

المطلب الأول: آليات التعاون والتنسيق بين الاتحاد والأمم المتحدة:

إن تحقيق التعاون والتنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة تجسد في التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي (فرع أول)، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي (فرع ثان)، وبين الاتحاد الإفريقي وبقية أجهزة الأمم المتحدة (فرع ثالث).

الفرع الأول: التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الإفريقي:

يعتمد التعاون الجماعي المشترك لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا على الشراكة الفعالة والإستراتيجية

بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الإفريقي، وعلى هذا الأساس فقد أصدر مجلس الأمن بعد إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي بيانين رئاسيين الأول تحت رقم 2004/24، والثاني تحت رقم 2004/44 بين فيهما أهمية التعاون مع الاتحاد الإفريقي من أجل مساعدته في بناء قدراته على مجابهة تحديات الأمن والسلم في القارة الإفريقية[12]، ومن بين مظاهر التعاون والتنسيق بين المجلسين نجد:

أولا: الاجتماعات التشاورية بين المجلسين لتبادل المعلومات:

انعقد أول اجتماع مشترك بين أعضاء المجلسين بتاريخ 11 جوان 2007 في إطار تبادل المعلومات بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي، خرج ببيان مشترك يتضمن ضرورة تعزيز العلاقة بين جميع أجهزة المنظمتين.

كما عقد مجلس الأمن الدولي عدة اجتماعات تشاورية مع مجلس السلم والأمن الإفريقي، والتي ساهمت في زيادة وتعزيز وتوطيد وتحديد طبيعة العلاقة، وقد ركزت المناقشات على الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الدوليين، وسبل وكيفية تمويلها[13].

وفي شهر جوان 2010 تم عقد الاجتماع الاستشاري الرابع بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي، حيث أكد المجلسان على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمتين وبخاصة في مجالات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبنائه [14].

كما مكن مجلس السلم والأمن الإفريقي مجلس الأمن الدولي من جميع المعلومات والمستجدات المتعلقة بأزمات إفريقيا الوسطى والسودان والصومال وغينيا – بيساو، فضلا عن إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، في بورندي، كما قدم الممثلون الخاصون للأمين العام للأمم المتحدة معلومات إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي فيما يتعلق بالأوضاع في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال[15].

ثانيا: تدريب موظفي أمانة مجلس السلم والأمن الإفريقي:

نظمت إدارة الشؤون السياسية التابعة لمجلس الأمن برامج تكوينية لفائدة موظفي أمانة مجلس السلم والأمن الإفريقي، وهذا استجابة للطلب الذي تقدمت به مفوضية الاتحاد الإفريقي في نوفمبر2006 إلى إدارة الشؤون السياسية لمجلس الأمن، مرتكزة في ذلك على عمل وأساليب مجلس الأمن وأنشطة الشعبة في مختلف الجوانب، وكان الهدف من التدريب هو تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي مجلس السلم والأمن الإفريقي وتمكينهم من تحسين قدراتهم في العمل[16].

ثالثا: تعيين فريق مشترك معني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الإفريقي للسلام:

إن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن الدولي، وفي نطاق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دعا مجلس الأمن إلى البحث عن إمكانيات دعم عمليات السلام التي يقوم بها الإتحاد الإفريقي بموافقة الأمم المتحدة.

وعلى هذا الأساس طلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدم تقريرا بالتشاور مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة وخاصة الاتحاد الأفريقي، عن مقترحات معينة حول السبل التي تمكّن الأمم المتحدة من تقديم الدعم على نحو أفضل من أجل زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية بشأن الترتيبات في إطار الفصل الثامن، وذلك للمساهمة على نحو كبير في تحديات الأمن المشتركة في البؤر المتأزمة، ولتعزيز وتعميق وتوسيع الحوار

والتعاون بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي[17].

وعلى ضوء ذلك اقترح الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع مفوضية الاتحاد الإفريقي إنشاء فريق مشترك معني بأساليب دعم وتمويل عمليات الاتحاد الإفريقي التي تتم بموافقة الأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي لبدء تشغيل تلك العمليات.

وقد أشاد مجلس الأمن بمقترح الأمين العام بإنشاء مثل هذا الفريق في قراره رقم 1809/2008 الصادر بتاريخ 16 أفريل 2008، كما أعرب مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعهما المشترك المنعقد بتاريخ 17 أفريل 2008 عن ارتياحهما للجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون بهدف القيام بمعمليات السلام وفق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة[18].

وبتاريخ 12 سبتمبر 2008 تم تعين أعضاء الفريق وهم السيد ROMANO BROUDI رومانو برودي– إيطاليا– رئيساً، والسيد JIMS DOUBINS جيمس دوبينس– الولايات المتحدة الأمريكية– والسيد JAN PERE HALBOIXE جان بيير هالبواكس– موريشيوس– والسيدة MONIKA JOMA مونيكا جوما – كينيا– والسيد TOUCHYOUKI NIWA توشيوكي نيوا–اليابان– والسيد BOUHROUZ SADRI بهروز صدري–جمهورية إيران الإسلامية[19].

رابعا: دور لجنة بناء السلم:

تعتبر لجنة بناء السلم إحدى لجان مجلس الأمن الدولي وأهم آليات الأمم المتحدة في بناء السلم، إذ من مهامها اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلم وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، وقد عملت اللجنة على دعم بناء السلم في عدد من الدول الإفريقية منها سيراليون، بورندي ...إلخ[20].

ونظرا للدور المتزايد الذي تلعبه هذه اللجنة في بناء السلم، طالب مجلس السلم والأمن الإفريقي من الأمم المتحدة بزيادة الدعم المخصص لها، لكي تقوم بدور أفضل في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية[21].

الفرع الثاني: التنسيق والتعاون بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي:

تتضح العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في التعاون الوثيق والمتزايد بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي في مجال تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقي وذلك من خلال مجالات التعاون والتدابير الملموسة التي اتخذت لتعزيز وترشيد هذا التعاون، والمتمثلة فيما يلي:

أولا: التدابير المتخذة لترشيد العلاقة بين الأمانة العامة والمفوضية:

تتمثل هذه التدابير المتخذة لترشيد العلاقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي من خلال دور أجهزتهما.

أ/ دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية:

من بين المساهمات التي قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، إنشاء مكتب الاتصال مع الاتحاد الإفريقي سنة 2008، الذي تتركز مهامه في تطوير سياسات تنسيق الأنشطة الإنسانية، وكذا توسيع نطاق حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والاستجابة للحالات الطارئة وتحسين إدارة المعلومات[22].

كما قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعما لمفوضية الاتحاد الإفريقي في مجال العناية بالأشخاص المشردين عام 2009[23].

ب/ دور إدارة الشؤون السياسية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة:

في إطار التعاون بين هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي قامت إدارة الشؤون السياسية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بإرسال بعثة إلى أديس أبابا، وذلك لغرض تقديم الدعم والمساعدة لأمانة مجلس السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي وتبادل الخبرات والمهارات.

كما قامت بتقديم الدعم إلى فريق حكماء الاتحاد الإفريقي، وإلى مختلف الأجهزة الأخرى، وتشمل مجالات الدعم المقدمة أساسا للاتحاد الإفريقي دعمه في مجال الوساطة كوضع قائمة الوسطاء الأفارقة، والمساعدة الانتخابية، وبرنامج الحدود للاتحاد الإفريقي[24].

ثانيا: مجالات التعاون بين الأمانة والمفوضية:

هناك عدة مجالات يتم فيها التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الإفريقي منها:

أ/ التعاون في مجال إصلاح الأمن: حيث تعتمد هذه الإستراتيجية في تقديم دعم السياسة الأمنية في القارة الإفريقية من خلال إصلاح قطاع الأمن وتطوير قدرات الاتحاد الإفريقي في هذا المجال، وذلك عن طريق تبادل الخبرات بين الأمانة والمفوضية من خلال الزيارات التي يقوم بها موظفو إصلاح الأمن في الاتحاد إلى مقر الأمم المتحدة، ومشاركتهم في حلقات العمل المبرمجة في هذا الصدد[25].

وتعتبر الزيارات التفقدية والتعريفية لموظفي مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى مقر الأمم المتحدة والبعثات الميدانية وسيلة هامة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون، وخاصة في مجال دعم بعثات حفظ السلام.

ب/ التعاون في المجال الإنساني والدعم المالي: لقد تم التوقيع على "مذكرة التفاهم" بين مكتب الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي في 25 أوت 2010 والخاصة بالبرنامج العشري لبناء القدرات، وترتكز هذه المذكرة على التعاون في الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث والتصدي لها، والتنسيق، وحماية المدنيين في حالات النزاع والكوارث الطبيعية[26].

كما تعززت هذه الشراكة بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي من خلال تقديم الحماية والإغاثة للمحتاجين.

وتعمل الأمانة العامة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في معالجة بعض احتياجاتها ذات الأولوية الرئيسية، في الجوانب المالية والموارد البشرية ومختلف المستلزمات، كما تم اتخاذ العديد من الخطوات فيما يتعلق بتبادل المعلومات في هذه المجالات الحيوية[27].

ج/ التعاون في مجال التدريب وتبادل الخبرات:

اعتمدت إستراتيجية التعاون بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي على منهج التدريب وتبادل الخبرات، حيث قامت الأمانة بتنظيم سلسلة من حلقات التدريب لدعم وتطوير القوة الاحتياطية الإفريقية، كما شارك أفراد المفوضية في الدورات التدريبية التي نظمتها الأمانة العامة بشأن الوساطة وتسوية النزاعات والانتخابات وإصلاح قطاع الأمن[28].

إضافة إلى وضع برامج تدريبية مستدامة وذات الصلة بالموظفين على مستوى الإدارة، وتهيئتهم على كيفية

ترتيب وبرمجة ونشر عمليات حفظ السلام، حيث يوفر التدريب فرصة لتقييم وصقل مفهوم القوة الاحتياطية الإفريقية مع وضع الأولويات للمرحلة الثالثة والأخيرة من إنشائها، إضافة إلى إثبات صحة الأهداف المنشودة في إطار الهيكل الإفريقي للسلام والأمن، وتحديد التعديلات اللازمة، إن كان ثمة ضرورة لذلك.

كما يهدف هذا التدريب إلى تمكين المفوضية من تحمل مسؤوليتها عن البرامج أثناء تطورها، وتعزيز قدرتها على التخطيط لبعض الوظائف كعمليات الأمن وإعداد كبار القادة المحتملين لنشرهم في مناطق النزاع مستقبلا، فضلا عن رفع مستوى الوعي بالتحديات التي تواجه بعثات القوة الاحتياطية الإفريقية[29].

الفرع الثالث: الدعم المقدم من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى للإتحاد الإفريقي:

تتمثل هذه الأجهزة في مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة إدارة عمليات حفظ السلام ولجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

أولا: مجلس الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

من مقاصد الأمم المتحدة إلى جانب حفظ السلم والأمن الدوليين، إنماء التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وعلى ضوء ذلك ساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تدعيم مفوضية الاتحاد الإفريقي، وذلك عن طريق مختلف الإرشادات المتعلقة بكيفية تحقيق وتعزيز السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، والنهوض بالشباب وإدارة المرافق العامة، كما قدمت المساعدة في اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين الدعاية والإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية[30].

كما قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء آلية التنسيق الإقليمية بموجب القرار الصادر رقم 46/1998 كآلية للتشاور حول أكثر من 40 برنامجا من برامج منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها العاملة على الصعيد الإقليمي[31].

وقد أوصت آلية التنسيق الإقليمي من أجل إفريقيا بالتعجيل في تطبيق مختلف البرامج، بداية بتنفيذ برنامج شامل للعمل فيما بين المجموعات التابعة للآلية وأجهزة الاتحاد الإفريقي، ولتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك تعاون سياسي فعال لتحسين القدرات التحليلية والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق فيما بين المنظمتين، بما في ذلك بذل المزيد من الجهود في مجال الإعلام.

كما قدمت الآلية التنسيقية الإقليمية بإفريقيا وغيرها من الشركاء مساعدة في بناء القدرات لمؤسسات حوض النيل القائمة، مثل مبادرة حوض نهر النيل وأمانة اتحاد نهر مانو، وبلدان نظام طبقات المياه الجوفية في المنطقة النوبية، لتكون أكثر استجابة لتحديات تغير المناخ والنزاعات، على أن تكون عمليات التنسيق متماشية مع الأطر القائمة للاتحاد الأفريقي كالبرنامج العشري لبناء القدرات التابع للاتحاد الأفريقي[32].

ثانيا: لجنة إدارة عمليات حفظ السلام:

لقد ساهمت إدارة عمليات حفظ السلام في تقديم الدعم والتعاون إلى الاتحاد الإفريقي في إطار العملية المختلطة في دارفور، من خلال تأمين مرور موظفي العملية ومعداتها في أحسن الظروف، كما ساعدت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال بمختلف الإمكانيات المادية والمالية[33].

ثالثا: لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح:

قدمت لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح الدعم للاتحاد الإفريقي من خلال المساعدة في تنفيذ معاهدة إنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا[34].

المطلب الثاني: مظاهر تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية:

يتجسد التعاون والشراكة بين الاتحاد الإفريقي والأم المتحدة في الدعم المكرس بين المنظمتين قبل نشوب وأثناء وبعد انتهاء النزاع .

وتبعا لذلك تتجلى مظاهر التعاون والتنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دعم عمليات الوساطة (فرع أول)، والدعم العسكري والمالي واللوجيستي (فرع ثان)، والدعم في المجال الإنساني (فرع ثالث).

الفرع الأول: دعم عمليات الوساطة:

لعبت الأمم المتحدة منذ نشأتها دورا هاما في مجال الوساطة، حيث ساهمت في حل العديد من النزاعات والصراعات الداخلية أو الدولية في جميع مراحلها سواء كان ذلك قبل نشوب النزاع أو بعد نشوبه أو في مرحلة ما بعد السلام.

ولتحقيق هذا الغرض تم إنشاء إدارة الشؤون السياسية عام 1992 وذلك لتقديم المساعدة والدعم في أداء هذا العمل والتنسيق مع مختلف البعثات.

وباعتبار أن الوساطة ليست حكرا على الأمم المتحدة وفقا للمادة 33 من الميثاق الذي يمنح الوكالات والتنظيمات الإقليمية التسوية السلمية للنزاعات قبل عرضها على الأمم المتحدة، وقد تتشارك هذه المنظمات عند لجوئها إلى الوساطة مع هيئة الأمم المتحدة إما بصورة مباشرة أو عن طريق تقديم الدعم اللازم لها[35].

وبغية تعزيز القدرات الإقليمية في مجال الوساطة، قامت وحدة دعم الوساطة بمساعدة وتدعيم عمليات السلام التي تكون تحت رعاية المنظمات الإقليمية منها الاتحاد الإفريقي، وتعتمد في ذلك على عدة نماذج منها أن تتولى منظمة الأمم المتحدة الدور القيادي وتتولى المنظمات الإقليمية الدور الثانوي كمراقبين، أو تضطلع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بوساطة مشتركة، من خلال تكليف وسيط واحد يمثل المنظمتين أو تعين كل منهما وسيطا خاصا بها ويعملان معا[36].

وقد تعاونت الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي في مجال الوساطة من خلال اتخاذ خطوات، من أجل تحديد الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات ضمن إطار استراتيجي متماسك، بما يشمل الشروع في وضع مبادئ توجيهية للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال الوساطة[37].

ولقد تجسد ذلك في أزمة دارفور من خلال تكليف مجلس الأمن للأمم المتحدة الوسيط **YAN ILIASON** يان إلياسون بالتعجيل بمحادثات أبوجا، وبناءً على ذلك شارك هذا المبعوث الخاص للأمين العام في محادثات دبلوماسية مكثفة مع نظيره في الاتحاد الإفريقي سليم أحمد سليم، سعيا منهما إلى تحقيق تقدم سياسي ووضع حد للعنف ووقف إطلاق النار وتحسين الوضع الإنساني، كما قاما بمبادرتين لإحياء عملية السلام، تلتها بعد ذلك مبادرات أخرى[38].

وقد قام الوسيطان بمشاورات واسعة شملت المجتمع المدني بمساعدة هيئة الحوار الدارفوري الدارفوري في عام 2007، وتناول النقاش ثلاث نقاط متمثلة في تأمين موقف مشترك بين دول المنطقة، وتأمين موقف تفاوضي مشترك كحد أدنى بين الحركات المسلحة، وفتح محادثات مباشرة[39].

وبتاريخ 15 جوان 2008 تم تعيين السيدDJIBRIL BASSOULI جبريل باسولي وسيطا كبيرا مشتركا

واحدا يعمل بشكل دائم من أجل إحياء مفاوضات السلام بين حكومة السودان والحركات المسلحة، وبعدها احتضنت قطر المحادثات.

في جويلية 2009 اعتمد الوسيط الكبير المشترك نهجا جديدا تضمن إجراء مشاورات مع بعض الحركات المسلحة التي لم تشارك في عملية الدوحة، وعقد اجتماع مع جماعات من البدو الرحل فضلا عن مشاورات أولية مع المجتمع المدني كما طلب من البعثة المشتركة أن تساهم بدورها في هذه الجهود.

الفرع الثاني: الدعم العسكري والمالي واللوجيستي:

بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية عن طريق التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة قامت هذه الأخيرة بتقديم الدعم العسكري والمالي واللوجيستي للاتحاد:

أولا) الدعم العسكري (عمليات السلام):

يتمثل الدعم العسكري في:

– تعزيز ودعم قدرات وإمكانات الاتحاد الإفريقي من أجل حفظ السلام ودعمه، وذلك عن طريق تدريب وتحسين القوات الإفريقية التابعة للاتحاد.

– إنشاء مراكز إقليمية تُعنى بالجوانب العسكرية والمدنية لمجالي منع نشوب الصراعات ودعم السلام.

– تدريب الاتحاد الإفريقي على إدارة الشؤون المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام.

كما تعمقت علاقتهما القائمة على التعاون والدعم المتبادل من خلال إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حيث أكد مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه على المستوى الوزاري المنعقد بأديس أبابا بتاريخ 10 مارس 2006 على استبدال مهمة حفظ السلام التي يتولاها في دارفور من القوات التابعة للاتحاد الإفريقي إلى البعثة المشتركة بينه وبين الأمم المتحدة، وذلك وفقا للتشاور بين منظمة الأمم المتحد والاتحاد الإفريقي والحكومة السودانية[40].

وبتاريخ 16 ماي 2006 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1769 الخاص بالبعثة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، حيث تم إرسال بعثة أممية إلى دارفور لتدعيم بعثة الاتحاد الإفريقي.

وبتحويل مهمة حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى البعثة المشتركة تم توفير الظروف الملائمة لمثل هذه العمليات من إمكانيات مادية ومالية وبشرية، خاصة في ظل العجز الذي يعاني منه الاتحاد الإفريقي، حيث تم تعيين RODOLF ADAAD "رودلف أداد" من جمهورية الكنغو ممثلا خاصا مشتركا للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لقيادة العمليات المشتركة بدارفور، حيث يقوم برفع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، كما عينHANRI ANID هنري أنيد من جمهورية غانا كنائب للممثل الخاص، كما عين الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع الأمم المتحدة الجنرال MARTHEN LOTHER AJOU AI "مارتن لوثر آجو أي" من نيجيريا كقائد قوة في العملية المشتركة الذي يقدم التقارير إلى الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة[41].

ثانيا) الدعم المالي والمادي واللوجيستي:

بغية ضمان استمرارية العمل ضمن المنظمات الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين في إطار الأمم المتحدة، كان لزاما على هيئة الأمم المتحدة أن تعزز إمكانية التنبؤ بتمويل الاتحاد الإفريقي واستدامة هذا التمويل ومرونته،

وخاصة ما يتعلق منها بتوفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي.

وفي إطار الدعم المالي المقدم من طرف الأمم المتحدة، سمحت الجمعية العامة بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الإفريقي في دارفور، واعتمدت مبلغ 1275 مليون دولار لإنشاء العملية المختلطة والتي من شأنها تغطية تكاليف هذه البعثة[42].

الفرع الثالث: دعم التعاون في مجال المساعدات الإنسانية:

تعتبر فئة المدنيين الأكثر عرضة للاعتداءات أثناء النزاعات المسلحة، وعلى الرغم من تقديم المساعدات له إلا أنها تبقى غير كافية، وهي بحاجة إلى تضافر مختلف الجهود بين المنظمات الدولية والإقليمية.

وعلى هذا النحو ضاعفت كل من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي جهودهما الرامية إلى معالجة الأوضاع الإنسانية في المناطق التي تعاني من النزاعات والاضطرابات، ولا تزال دوائر المساعدة الإنسانية المشتركة بينهما تساهم بصورة فعالة في عدد من الدول الإفريقية، حيث تم تقديم أكبر عمليات المساعدات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال، وتعتبر عملية دارفور أهم عملية للمساعدة الإنسانية في العالم، وتضم 14700 عاملا في مجال المعونة الإنسانية يقدمون المساعدة إلى 4،64 مليون من الأشخاص المتضررين[43].

ويعتبر الصراع في دارفور تحديا جديدا قد يعزز أواصر التعاون والتنسيق بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في المجال الإنساني، حيث قامت الأمم المتحدة بإرسال بعثة دولية إلى دارفور، والتي تعمل بالتنسيق مع البعثة الإفريقية في دارفور (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) والمجتمع الإنساني الدولي معا وبشكل وثيق من أجل الحد من التهديدات التي تواجه الفئات الضعيفة من السكان، ووضع آليات لحفظ الأمن في كل مناطق دارفور، كما وُضعت آليات مجتمعية للوساطة في النزاعات بهدف التخفيف من حدة التوتر بين السكان المشردين والمجتمعات المحلية المستضيفة وتحسين الحصول على المساعدة الإنسانية.

المطلب الثالث: عراقيل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في حل النزاعات الإفريقية:

لقد واجه الاتحاد الإفريقي عدة عراقيل في إطار علاقته بالأمم المتحدة في خضم تسوية الصراعات الإفريقية وتتجلى هذه العقبات فما يأتي:

– العراقيل التي تواجهها بعثات الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة (المشتركة): واجهت بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي عدة عراقيل أثناء أداء مهامها المتعلقة بحفظ السلم في مناطق النزاع منها ما يتعلق بصعوبة التضاريس و كثرة الاعتداءات من طرف الجماعات المسلحة[44].

– طبيعة البيئة الأمنية التي تتميز بها القارة الإفريقية، والتي تعاني من التهديدات والتحديات ذات الطبيعة الأمنية نتيجة مخلفات الاستعمار الذي مزق الدول الإفريقية[45]، وأضحت الدولة الواحدة تضم مزيجا متنوعا من القوميات والأعراق، هذا الوضع ساهم في خلق بيئة أمنية غير مستقرة وملائمة لبروز وتجدد العديد من الصراعات لاسيما الداخلية منها والصراعات الحدودية بين الدول الإفريقية.

– الانتقائية وازدواجية معايير التعاون على مستوى هيئة الأمم المتحدة، فعلى الرغم من الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مساعدة ومساندة جهود الاتحاد الإفريقي في أداء مهامه الأمنية، إلا أن ما يؤاخذ عليها هو الانتقائية التي تتصف بها المساعدة والدعم المقدم من طرفها، إذ تدخل الاعتبارات السياسية ومصالح الدول الكبرى في ذلك، حيث قدمت الدعم وساندت عمل الاتحاد الإفريقي في المناطق التي تخدم مصالح الدول الكبرى مثل دارفور

والصومال، وتغاضت عن بعض الصراعات وامتنعت عن تقديم المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة فيها، فضلا عن تجاهل مسألة المتسببين في النزاعات والبحث عن الحلول لأسباب النزاعات في القارة[46].

– كما تواجه الأمم المتحدة عدة معوقات أثناء تدخلها في النزاعات المسلحة غير الدولية والتي تتمثل في مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالإضافة إلى المعوقات المالية والسياسية والإدارية[47]، وهي نفس المعوقات التي تواجه شراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الإفريقي مساعيها لتسوية النزاعات غير الدولية.

خاتمة

من خلال دراستنا يتضح لنا أن تعاون الاتحاد الإفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية لتحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية يتفق مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، ويظهر هذا التعاون من خلال إستراتيجية التنسيق المجسدة بمختلف الآليات والأجهزة بينهما، مما يعد دفعا قويا للاتحاد الإفريقي في إتمام الأهداف المنشودة، والتي يمكن اعتبارها مبدئيا قد حققت نجاحا نسبيا في تسوية بعض النزاعات الإفريقية كبوروندي وسيراليون وكوت ديفوار، فضلا عن كونه دعما لمصلحة الأمم المتحدة في دفع عجلة السلام والأمن في القارة الإفريقية.

لكن ما يمكن ملاحظته أن بعض تدخلات مجلس الأمن قد تكون هي نفسها مصدراً من مصادر تأجيج النزاعات والصراعات، وذلك من خلال التدابير– كإحالة ملف دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية– والعقوبات التي يفرضها على بعض الدول أو المسؤولين مما قد يعمق الأزمات الإنسانية.

ويمكن القول إن مسألة تحقيق السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا بقدر ما هي بحاجة إلى تنسيق ومساعدة وتضافر الجهود الإقليمية والدولية، مطلوب الاقتناع أولا بضرورة الإيمان بإمكانات الاتحاد الإفريقي في تجسيد ذلك وأن يكون الطرح والحل من الداخل و ليس بالاعتماد على الخارج.

الهوامش:

1- المادة الثانية من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

2- تنص المادة 17على سبيل المثال على ما يلي: "**س**عيا للوفاء بصلاحياته المتمثلة في تعزيز وصون الأمن والسلام والاستقرار في إفريقيا يتعاون ويعمل مجلس السلم والأمن على نحو وثيق مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يتولى المسؤولية الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين ويتعاون مجلس السلم والأمن أيضا على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى تعزيزا للسلم والأمن والاستقرار في إفريقيا".

3- معزيز عبدالسلام، التحديات الراهنة للاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الإفريقيين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بجاية، العدد 02، السنة2011، ص77.

4- موصلي مالك، علاقة مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في حل النزعات، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص123.

5- المادتين 33 و52 من ميثاق الأمم المتحدة.

6- عبدلي نزار، العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون دولي عام وعلاقات دولية، كلية الحقوق جامعة باجي مختار، عنابة، 2006– 2007 ، ص 15.

7- المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

8- African Union, African Union Non Aggression And Common Defence pact, adopted by the ordinary session of the Assembly, held in Abuja, Nigeria, on Monday, 3January 2005.

9- عزت سعد السيد، إفريقيا والتسوية القانونية للمنازعات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 93، 1988، ص. 91 وما بعدها.

10- عبدلي نزار، المرجع السابق، ص64.

11- أحمد عبد الله أبو العلاء، تطور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين – مجلس الأمن في عالم متغير–، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص46.

12- الاتحاد الإفريقي، موسوعة ويلكيبيديا المنشور على الموقع: تاريخ الاطلاع 26 ديسمبر2012.

13- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة رقم S/54/2011 بعنوان " استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept11.htm .

14- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم490 /S/0201 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept10.htm.

15–Charles zorgbibe, Paix & guerres en Afrique - les chemines de l'union africaine, François Bourin Editeur, paris, 2010, p159.

16- نظم البرنامج التكويني الأول في شهر مارس 2007 والثاني في شهر أفريل من نفس السنة.

17- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم514 /S/2010 بشأن دعم عمليات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة:

http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept10.htm.

18- الاتحاد الإفريقي، موسوعة ويلكيبيديا ، الموقع السابق.

19- مذكرة حول الفريق المشترك بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الإفريقي لدعم السلام، الاجتماع رقم 178 PSC/PR/2(CLXXVIII) بأديس أبابا بتاريخ 13 مارس 2009.

20- السيد عمر، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 98.

21- مدوني على، الاتحاد الإفريقي والأمن القاري، مذكرة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية، المعهد العالي للدراسات في الأمن الوطني، وزارة الدفاع الوطني، 2004– 2006، ص 76.

22- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم 2008/186/ S بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن الدوليين، انظر: http://www.un.org/arabic/sc/SGRept08.htm .

23- مدوني على، المرجع السابق، ص88.

24- السيد عمر، المرجع السابق، ص104.

25– في إطار التبادل المستمر لخبرات الأمم المتحدة ومعارفها بشأن عمليات قاعدة الدعم واللوجستيات، قام مسؤولون من مفوضية الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية سنة 2010 بست زيارات تمهيدية إلى قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي، وإلى قاعدة الأمم المتحدة لدعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو ا لديمقراطية في عنتيبي، أوغندا، وتوفر هذه الزيارات وغيرها من أشكال تبادل المعلومات أساسا لإنشاء قاعدة قارية للوجستيات للاتحاد الأفريقي في المستقبل.

26- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم490 /S/0201 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، الموقع السابق.

27- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة رقم S/54/2011 بعنوان " استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي http://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SGRept11.htm.

28- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص211.

29- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة رقم S/54/2011 بعنوان " استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي، الموقع السابق.

30- المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

31- إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية، مكتبة مدبولي،الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص 43.

32- تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة رقم S/54/2011 بعنوان " استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الإفريقي، الموقع السابق.

33- السيد عمر، المرجع السابق، 100.

34- معزيز عبدالسلام، التحديات الراهنة للاتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الإفريقيين ، المرجع السابق، ص78.

35- الاتحاد الإفريقي، موسوعة ويلكيبيديا، الموقع السابق.

36- السيد مصطفى أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 213.

37-Jérôme Tubiana, « Le Darfur, un conflict identitaire ? », in Afrique contemporaine, n° 214, 2005/2, p. 170 - 173.

38- ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع دارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003– 2009، ص 90.

39- معزيز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008–2009، ص99 وما بعدها.

40- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم S/2011/ 814 بشأن العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، انظر: http://www.un.org/arabic/sc/SGRept11.htm.

41- ولاء محمد عبد المنعم محمد مصطفى، المرجع السابق، ص92.

42- معزيز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص111 وما بعدها.

43- بيان مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن الاجتماع رقم307 (PSC /PR/COMM(CCCVII بأديس أبابا الصادر بتاريخ 09 جانفي 2012 أنظر:

http://www.africa-union.org/root/AU/Conferences/2012/january/summit/ar/pr/communique%20signature%20du%20protocole%20ua-mecanasme%20de%20condination2.doc

44- معزيز عبد السلام ،تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص115 وما بعدها.

45- أحمد إبراهيم، «التغير في النهج الإفريقي إزاء قضايا الأمن والدفاع»، مجلة آفاق إفريقية، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، 2006، ص103–104 .

46- أحمد إبراهيم محمود، «الأمن الإقليمي في إفريقيا..نظرة تقييميه»، مجلة السياسة الدولية، عدد 168، جويلية، 2007، ص90.

47- السيد مصطفى أبو الخير، المرجع السابق، ص249.